المـــرصد الجـهوي لليـقظة الاسـتراتيجية
والذكاء التـرابي لطنجة - تطوان - الحسيمة
Observatoire Régional de Veille Stratégique
et d'Intelligence Territoriale de Tanger-Tétouan-Al Hoceima

نشرة اليقظة

المرصد الجهوي لليقظة الاستراتيجية والذكاء الترابي لطنجة ـ تطوان ـ الحسيمة

مارس 2026 — رقم 11

في هذا العدد

مستجدات تحليلية · ص. 2

التساقطات المطرية والانهيارات الأرضية: تحديات الصمود وتدبير المخاطر الطبيعية

المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية: ديناميات ريادة الأعمال ومتطلبات الهيكلة الترابية

مستجدات إحصائية · ص.9

التضخم: انخفاض سنوي في الأسعار (– 0،6 %) على الرغم من استمرار الضغوط على أسعار المواد الغذائية

الموارد المائية: تحسن كبير في المخزون الوطني خلال سنة واحدة (+101 %)

مستجدات موجزة · ص. 10

تشغيل محطة لتحلية مياه البحر لتعزيز الأمن المائي

قطاع الفواكه الحمراء: تقييم آثار التقلبات المناخية على الإنتاج

فعاليات · ص. 15

إحداث شركة التنمية الرقمية والذكاء الترابي على مستوى الجهة

دورة تكوينية لفائدة المقاولات والفاعلين الاقتصاديين بطنجة من 15 أبريل إلى 14 ماي 2026

حقوق النشر - من إعداد : FORVIS MAZARS

الجهة على الصعيد العالمي

المصدر : الرابط
من 01/04/2026

شفشاون ضمن أفضل 20 مدينة عالمية رائدة في مجال صفر نفايات

تم اختيار مدينة شفشاون ضمن قائمة المدن العشرين الرائدة عالميا في مبادرة الأمم المتحدة «20 مدينة نحو صفر النفايات»، التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUE)و موئل الأمم المتحدة (ONU-Habitat) .
ويأتي هذا الاعتراف تقديرا لجهودها الملموسة في : الحد من هدر الأغذية، تدبير النفايات العضوية، تعزيز إعادة التدوير بشكل إدماجي، والحد من استخدام المواد البلاستيكية أحادية الاستعمال. وبذلك تبرز شفشاون كنموذج مستدام يعزز الصورة البيئية للجهة ككل.

مستجدات تحليلية - موضوع الشهر

فيضانات في قصر الكبير (المصدر : SABC Digital News)

الفيضانات: تحليل الآثار وآفاق العمل على الصعيد الترابي

تحت الرعاية السامية التي يوليها جلالة الملك نصره الله لشعبه، جاءت استجابة السلطات العمومية لموجات التساقطات المطرية الاستثنائية التي شهدتها عدة أقاليم بشمال المملكة في مستوى التحديات المطروحة. وقد عكست التعبئة المنسقة لمختلف المصالح المركزية والترابية، وتأمين المناطق المعرضة للخطر، ومواكبة الساكنة المتضررة، تجسيدًا فعليًا للتضامن الوطني على أرض الواقع.

غير أن حجم الاضطرابات المسجلة، خصوصا بكل من القصر الكبير وتطوان، وكذا شفشاون والحسيمة، والتي مست في آن واحد السكن والبنيات التحتية والقطاع الفلاحي، يبرز الحاجة إلى قراءة ترابية أكثر تنظيما وشمولية.

ورغم توثيق مظاهر هذه التأثيرات في خطوطها العريضة، فإن محدودية المعطيات الكمية الدقيقة تقلص في هذه المرحلة من نطاق التقييم، وتوجه جزئيًا أولويات التدخل نحو تعزيز آليات التتبع الترابي. إذ تظل القدرة على قياس آثار الأزمات شرطًا أساسيًا لإرساء استجابات عمومية فعالة ومهيكلة.

على مستوى البنيات التحتية، تأثرت عدة محاور طرقية مهيكلة، حيث تم تسجيل انقطاع مؤقت للطريق الرابطة بين طنجة والقصر الكبير نتيجة ارتفاع منسوب المياه، مما تسبب في اضطرابات موضعية في حركة السير وعزل بعض المناطق القروية والفلاحية. وقد أدت هذه الانقطاعات إلى إبطاء نقل المنتجات الفلاحية، وتقييد الولوج إلى الضيعات، وإحداث توترات على مستوى الأسواق المحلية. كما أبرزت هذه الوضعية اعتماد بعض المجالات الترابية على عدد محدود من المحاور الطرقية المهيكلة، وما يطرحه ذلك من رهانات مرتبطة بتطوير حلول بديلة لضمان استمرارية السلاسل اللوجستية في حالات الأزمات.

حقوق النشر - من إعداد : FORVIS MAZARS

الانهيارات الأرضية : مؤشر على هشاشة البنية العمرانية القائمة

في مدينة تطوان، أدت التساقطات المطرية الغزيرة إلى انهيار جزئي لمقر بلدي قديم، وهو مرفق عمومي كان معروفا بوضعه المتدهور مسبقا. وقد استدعى هذا الحدث تعبئة عاجلة للسلطات المحلية، من خلال إحداث محيط أمني وتدخل المصالح التقنية لتقييم مدى استقرار البنية. وعلى نطاق أوسع، تبرز التحليلات المتوفرة حول التعمير في المناطق المعرضة للفيضانات أن موجات التساقطات الأخيرة ساهمت في تسريع وتيرة تدهور بعض البنايات القائمة، كاشفة عن هشاشة الرصيد العمراني القديم أمام تسربات المياه وتأثيرات الرطوبة المزمنة.

ويجسد هذا الحادث واقعًا بنيويًا تشير إليه بانتظام تحليلات مخاطر المجال الحضري، يتمثل في التدهور التدريجي للبنايات القديمة، الذي قد يفضي، في غياب آليات للصيانة أو لإعادة التأهيل الوقائي، إلى اختلالات متسارعة في سياق التعرض للظروف المناخية القاسية.

وفي ظل غياب معطيات شاملة حول عدد البنايات المعنية داخل المناطق المعرضة، تشير المعطيات المتاحة إلى وجود هشاشة منتشرة في الرصيد العمراني، يُحتمل أن تعاود الظهور خلال موجات مناخية مقبلة. ويكتسي التحدي طابعًا منظوميًا، إذ إن جزءًا من هذا الرصيد متمركز في مجالات معرضة لخطر الفيضانات، مما يستدعي جهودًا في الجرد والتصنيف وتحديد الأولويات، وهي مهام يمكن للفاعلين الجهويين الاضطلاع بها وتنسيقها. وفي هذا الإطار، يتضمن برنامج التنمية الجهوية لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة إجراءات خاصة لإعادة تأهيل المدن العتيقة ومعالجة البنايات الآيلة للسقوط، بما يشكل قاعدة تدخل قائمة يتعين الارتكاز عليها وتسريع وتيرة تفعيلها.

الضغط على النشاط الفلاحي: من غمر الحقول إلى اضطراب الأسواق

في المناطق الفلاحية الشمالية، لا سيما بمحيط القصر الكبير، تسببت الفيضانات في غمر مساحات واسعة من الأراضي، وتعطيل مؤقت لأنشطة بعض الضيعات، إلى جانب تسجيل خسائر في المحاصيل الجارية. وقد أدت هذه الوضعية، بالتوازي مع انقطاع بعض المحاور اللوجستية، إلى تفاقم صعوبات الفلاحين، سواء من حيث الحد من الخسائر أو من حيث إيصال المنتجات المتوفرة إلى الأسواق. ويشكل تداخل هشاشة الأراضي مع ضعف البنيات التحتية للربط عاملا مضاعفا لتأثيرات هذه الاضطرابات.

ولم تظل تداعيات هذا الوضع محصورة في الضيعات المتضررة، إذ عرف السوق الداخلي المغربي توترا في تموين مادة البطاطس، بما يعكس الآثار المتسلسلة التي يمكن أن تحدثها الاضطرابات الفلاحية المحلية على الصعيد الوطني.

وترجع هذه الوضعية إلى تداخل عدة عوامل، من بينها تراجع المردودية نتيجة فائض المياه، وتعطل الدورات الزراعية في الضيعات المتضررة، واختلال سلاسل الإمداد، مما أعاق إعادة توزيع المخزون المتاح. وقد أدى اختلال التوازن بين العرض والطلب إلى بروز توترات على مستوى الأسعار والتموين لدى مختلف الفاعلين في السلسلة، من تجار وموزعين ومستهلكين. ورغم عدم توفر معطيات دقيقة حول حجم هذه الزيادات، فإن آلياتها تبقى واضحة بما يكفي لاستخلاص دلالة تحليلية مفادها أن التمركز الجغرافي لبعض الزراعات الاستراتيجية في مناطق معرضة لمخاطر الفيضانات يشكل عامل هشاشة بالنسبة للأمن التمويني، يتجاوز النطاق الجهوي.

ويبرز هذا المعطى كيف يمكن لاضطرابات محلية في سلاسل الإمداد الفلاحي أن تنتقل بسرعة إلى المستوى الوطني، مؤثرة حتى على المستهلكين في المناطق الحضرية غير المتضررة مباشرة. كما يدعو ذلك إلى إعادة النظر في البنية الإنتاجية واللوجستية للقطاع الفلاحي الجهوي من زاوية تعزيز المرونة وتنويع مصادر الإنتاج.

حقوق النشر - من إعداد : FORVIS MAZARS

استجابة مؤسساتية جادة، وأوراش مهيكلة يتعين تعزيزها

في مواجهة هذه الهشاشات، تم إطلاق عدد من مبادرات التهيئة. ويُعد تخصيص غلاف مالي قدره 10 ملايين درهم لإنجاز قنطرة طرقية بعين داليا — بهدف الحفاظ على الولوج إلى المؤسسة السجنية المحلية بعد الأضرار الناجمة عن التقلبات الجوية — إجراءً عمليًا يروم تعزيز صمود البنيات التحتية، من خلال الحد من عزلة بعض المناطق في حالات الفيضانات وتأمين استمرارية التدفقات اللوجستية، خاصة الفلاحية. ويندرج هذا الاستثمار ضمن مقاربة ملائمة للتقوية الترابية، كما أن الدروس المستخلصة من الأحداث الأخيرة تدعو إلى إدراجه ضمن إطار برامجي أوسع، يتيح معالجة مختلف الحلقات الحرجة بشكل منسق.

وعلاوة على ذلك، يتضمن برنامج التنمية الجهوية إجراءات مخصصة لمواجهة مخاطر الفيضانات، تشكل أرضية برمجية يمكن لمجلس الجهة الارتكاز عليها من أجل هيكلة وتوسيع نطاق تدخله.

كما أن محدودية المعطيات الكمية التي تطبع هذه الأزمة تستدعي عناية خاصة، إذ إن غياب بيانات دقيقة حول عدد البنايات المتضررة، والمساحات الفلاحية المتأثرة، وحجم الإنتاج المفقود، وكذا حجم تقلبات الأسعار، يشكل عائقًا أمام ضبط الاستجابات العمومية، وتعبئة التمويلات الملائمة، وتحسين التواصل مع الساكنة المتضررة. وفي هذا السياق، يمثل تعزيز قدرات جمع ومعالجة المعطيات الترابية، خاصة في مرحلة ما بعد الأزمة، رافعة أساسية لتحسين فعالية العمل العمومي الجهوي.

في هذا الإطار، تبرز ثلاثة محاور للتدخل:

1. إجراء تشخيص منهجي للبنايات الهشة وملاءمة التعمير في المناطق المعرضة للمخاطر

تتطلب الاستجابة لحادث الانهيار الجزئي لمقر بلدية تطوان تعبئة جماعية ومنسقة. ويمكن إطلاق عملية جرد للبنايات الهشة وفق مقاربة تشاركية تضم مجلس الجهة والجماعات الترابية ومصالح الدولة تحت إشراف السيد الوالي، مع احترام اختصاصات كل طرف. ويعتمد هذا التشخيص على تقاسم المعطيات بين الإدارات والوكالات الحضرية والجهة، بهدف تحديد حاجيات إعادة التأهيل في مواجهة مخاطر الفيضانات وتسربات المياه.

كما أن تنفيذ برنامج لإعادة التأهيل الوقائي يندرج ضمن إطار تعاقدي بين الدولة والجهة وبقي المتدخلين، خاصة في ما يتعلق بالوقاية من الفيضانات وتأهيل النسيج العمراني التقليدي، باعتبارها مجالات ذات اختصاصات مشتركة. وبالموازاة، يتعين إدماج الإكراهات الهيدرولوجية والجيوتقنية ضمن التصميم الجهوي لإعداد التراب، الذي تم إعداده بتشاور مع مختلف الفاعلين.

وبصفته وثيقة مرجعية، يحدد هذا التصميم التوجهات الاستراتيجية التي يتعين على الوكالات الحضرية والجماعات أخذها بعين الاعتبار في وثائق التعمير والبرامج القطاعية.

2. تعزيز صمود القاعدة الفلاحية وسلاسل التموين

كشف غمر الأراضي الفلاحية حول القصر الكبير والتوترات التي شهدها سوق البطاطس عن الحاجة الملحة إلى تدخل ترابي منسق لحماية المجالات الفلاحية وتأمين السلاسل اللوجستية.

وتتطلب هذه الحماية تعبئة منسقة لمصالح الدولة والفاعلين المحليين لتوجيه الاستثمارات في مجالات الصرف الفلاحي، في إطار اختصاصات مشتركة تمارس وفق آليات تعاقدية. وإذا كانت تغطية المخاطر الفلاحية من اختصاص المستوى الوطني، فإن الهيئات الجهوية تستشار بشأن السياسات القطاعية المؤثرة على التراب لضمان انسجامها محليًا.

فضلًا عن ذلك، يندرج تأهيل جسر عين دالية ضمن أولويات التنمية القروية وصيانة الطرق غير المصنفة، التي تحتضن في إطار شراكي داخل برنامج التنمية الجهوية (PDR)، الوثيقة الإطار المحددة للأعمال التنموية المبرمجة على الصعيد الجهوي.

3. تعزيز منظومة البيانات وتطوير إدارة متكاملة للمخاطر

يستوجب تحسين البيانات الترابية في أوقات الأزمات تعبئة منسقة لمختلف الفاعلين العموميين. ويمكن إرساء منظومة لجمع البيانات وتوحيدها في مرحلة ما بعد الأزمة، تستند إلى تبادل المعلومات بين الإدارات والمؤسسات العمومية المعنية كالمديرية العامة للأرصاد الجوية ووكالات الأحواض المائية، حيث يمكن للمرصد الجهوي للاستثمار وتتبع المقاولات أن يشكل منصة مشتركة لإغناء تشخيص حاجيات وإمكانات التراب، باعتباره عنصرًا أساسيًا في التخطيط الجهوي.

وعلى المدى البعيد، ندرج الإدماج المنهجي للمخاطر المناخية ضمن قرارات التهيئة في إطار رؤية استراتيجية يقودها التصميم الجهوي لإعداد التراب SRAT، الذي يشكل مرجعًا لكافة مكونات المجال الجهوي. ويحدد هذا الإطار توجهات التنمية المستدامة التي يتعين على الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية أخذها بعين الاعتبار ضمن برامجها القطاعية والتعاقدية.

وترتكز هذه المقاربة على التشاور والشراكة، وتهدف إلى تعزيز القدرات الجماعية في مجالي الوقاية والاستباق، بما يحد بشكل مستدام من آثار الظواهر المناخية مستقبلا.

المصادر: **الرابط 1** **الرابط 2** **الرابط 3** **الرابط 4** **الرابط 5**
من 01/03/2026

حقوق النشر - من إعداد : FORVIS MAZARS

انتعاش وطني غير مسبوق في ريادة الأعمال

جهة طنجة-تطوان-الحسيمة: تسارع ريادة الأعمال وتحديات الهيكلة الترابية

يسجل تقرير المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية لسنة 2025 إحداث 109 656 مقاولة على الصعيد الوطني، أي بزيادة قدرها 14,6% مقارنة بالسنة السابقة. ويعكس هذا التسارع قطيعة مع السنتين السابقتين اللتين اتسمتا بشبه ركود (517 93 سنة 2023 و 235 95 سنة 2024، أي على التوالي 0% و+1,5%). ويُعد أداء سنة 2025 الأفضل خلال السنوات الخمس الأخيرة، في سياق موات يتسم بتبسيط مساطر إحداث المقاولات، والاستعداد لاحتضان التظاهرات الرياضية الكبرى (كأس إفريقيا للأمم 2025 وكأس العالم 2030)، واستعادة ثقة المستثمرين.

وعلى المستوى الهيكلي، تهيمن الشركات المعنوية (622 78 وحدة، +15,9%)، فيما تمثل شركة ذات مسؤولية محدودة بشريك وحيد 64,7% من الأشكال القانونية المعتمدة، وهو ما يعكس توجها نحو تبسيط المساطر الإدارية وتعزيز الحماية القانونية لفائدة حاملي المشاريع الفردية.

يظل التوزيع القطاعي مهيمنا عليه من طرف قطاع التجارة (35,7%)، يليه قطاع البناء والعقار (19,65%)، ثم الخدمات المتنوعة (17,63%). في حين لا يمثل قطاع الصناعة سوى 7% من المقاولات المحدثة على الصعيد الوطني، وهو ما يعكس الطابع التجاري والخدماتي الغالب على النسيج المقاولاتي، حتى في أكثر الجهات حيوية.

إنشاء المقاولات (طنجة ـ تطوان ـ الحسيمة، 2025) : **15286**

الترتيب الوطني (الأشخاص المعنويون) : **الرتبة الثانية**

حصة المقاولات الفردية (على الصعيد الوطني) : **21,5 %** (الرتبة الأولى)

الدينامية الوطنية للنمو (2025 مقابل 2024) : **+14,6 %**

مخصصات صندوق (طنجة ـ تطوان ـ الحسيمة) : **1 مليار درهم**

الجهة	إنشاءات 2025	الحصة الوطنية
الدار البيضاء-سطات	33 959	31%
طنجة-تطوان-الحسيمة	**15 286**	**14%**
الرباط-سلا-القنيطرة	13 983	12,7%
مراكش-آسفي	12 342	11,3%
سوس-ماسة	7 515	6,9%
فاس-مكناس	7 454	6,8%
جهات أخرى (6)	17 117	15,4%

حقوق النشر - من إعداد : FORVIS MAZARS

تشخيص دينامية ريادة الأعمال على المستوى الجهوي

سجلت جهة طنجة-تطوان-الحسيمة إحداث 15.286 مقاولة خلال سنة 2025، مما يرسخ مكانتها كثاني قطب وطني لريادة الأعمال بالنسبة للأشخاص المعنويين، مسجلة تقدما ملحوظا مقارنة بسنة 2024 (المرتبة الرابعة). ويعكس هذا الارتقاء في الترتيب كثافة النسيج التجاري والخدماتي المواكب للنمو الديمغرافي لقطب طنجة، وكذا الجاذبية المتزايدة للمنظومة الصناعية الجهوية لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في المناولة واللوجستيك.

كما تتميز الجهة بأداء استثنائي في مؤشر هيكلي غالبا ما يتم إغفاله، ويتمثل في قطاع المقاولات الفردية، إذ تستحوذ على 21,5% من الإجمالي الوطني، وتحتل المرتبة الأولى وطنيا للسنة الثالثة على التوالي في هذه الفئة. ويعكس هذا التموقع وجود نسيج كثيف من حاملي المشاريع الذاتية وصغار التجار، مدعوما بنشاط غير مهيكل قوي في طور الانتقال نحو التقنين، وبالقرب من التدفقات التجارية الأوروبية. غير أن هذا الرصيد المقاولاتي، رغم أهميته، لا يزال يتطلب مجهودا أكبر في الارتقاء بالقيمة المضافة.

متانة النسيج المقاولاتي: بين الإحداث والحذف ومتوسط العمر

رغم الدينامية الملحوظة في إحداث المقاولات، فإن تقييمها يظل رهينا بمؤشرات الاستمرارية، التي تشكل المقياس الحقيقي لصلابة النسيج الاقتصادي. فبالموازاة مع 109.656 إحداثا على الصعيد الوطني، تم تسجيل حوالي 12.400 حالة شطب لمقاولات (أشخاص معنويين) سنة 2025، في سياق يتسم بنهاية إجراءات الدعم ما بعد الأزمة وتسوية الملفات غير النشطة لدى الإدارة الجبائية. وعلى الصعيد الوطني، تشير معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ومرصد المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى أن حوالي 52% من المقاولات المحدثة لا تتجاوز خمس سنوات من النشاط.

وفي قطاع التجارة، الذي يهيمن بشكل كبير على البنية الجهوية، ينخفض معدل الاستمرارية إلى 40% فقط بعد ثلاث سنوات، مما يكشف عن هشاشة بنيوية لقطاع يخضع لضغط تنافسي قوي ونقص مزمن في التمويل. ويبلغ متوسط عمر المقاولات بالجهة 7,4 سنوات، وهو مستوى يفوق بشكل طفيف المعدل الوطني، ويرتبط جزئيا بمرونة المقاولات المرتبطة بمنظومة طنجة المتوسط. ومع ذلك، يظل معدل الشطب الجهوي (حوالي 11% من الإحداثات) مؤشرا يستوجب اليقظة، خاصة في قطاع التجارة القريبة حيث تكون المقاولات أكثر عرضة للهشاشة.

البنية القطاعية: ثقل التجارة مقابل ضعف الصناعة

تعكس البنية القطاعية لإحداث المقاولات بالجهة واقعا متباينا: فرغم ارتفاع عدد الإحداثات، تطرح توزيعها القطاعي تساؤلات حول صلابة النسيج الاقتصادي المتشكل. إذ يستحوذ قطاع التجارة على 44% من الإحداثات، بنسبة تفوق بشكل ملحوظ المعدل الوطني (35,7%). في المقابل، تظل حصة الصناعة (6,85%) محدودة مقارنة بالمكانة الصناعية لطنجة، حيث تعتمد المنظومات الكبرى (السيارات والطيران) بشكل أكبر على موردين دوليين أو مقاولات قائمة، دون أن تولد دينامية كافية لإحداث مقاولات جديدة في مستويات أدنى من سلسلة القيمة. أما قطاع البناء والأشغال العمومية والعقار (15,4%)، فيستفيد من الدينامية العمرانية المدفوعة بالنمو الديمغرافي والمشاريع الكبرى للبنيات التحتية.

اختلالات مجالية: دينامية طنجة مقابل ضعف الانتشار الجهوي

تكشف القراءة الترابية الداخلية عن تركز كبير للنشاط المقاولاتي. ففي أكتوبر 2025، استحوذت طنجة على 9.409 مقاولة من أصل 12.601 على مستوى الجهة، أي ما يعادل 74,7% من الإجمالي. وباستقراء هذه النسب على إجمالي الإحداثات السنوية (15.286)، يُرجح أن طنجة استقطبت نحو 11.400 مقاولة خلال السنة. في المقابل، لا تتجاوز حصة تطوان حوالي 13%، والعرائش 3,7%، بينما تظل الحسيمة (2,6%)، القصر الكبير (2,5%) وشفشاون (1,2%) في مستويات ضعيفة.

وتؤكد هذه الهيمنة البنيوية لمدينة طنجة، حيث كانت عمالة طنجة-أصيلة تستحوذ بالفعل على 71,3% من مجموع المقاولات (الأشخاص المعنويون) النشيطة سنة 2023، مولدة 88% من رقم المعاملات والقيمة المضافة الجهوية. ويبرز هذا المعطى أن الدينامية المقاولاتية بالجهة تظل في جوهرها دينامية طنجية، لا تزال آثارها الانتشارية نحو الأقاليم الخلفية محدودة. كما تطرح هذه الوضعية مخاطر مزدوجة: ضغط متزايد على مدينة طنجة (العقار، الخدمات)، مقابل تراجع جاذبية الأقاليم الطرفية.

حقوق النشر - من إعداد : FORVIS MAZARS

المحفزات الترابية: المقومات الهيكلية ورافعات لتعميق الدينامية

تحظى جهة طنجة-تطوان-الحسيمة ببنية تحتية من الدرجة الأولى تؤطر جاذبيتها المقاولاتية وتعزز تنافسيتها.

وقد ساهم **مركب طنجة المتوسط**، الذي يضم أزيد من 1.400 مقاولة ويوفر أكثر من 110.000 منصب شغل مباشر، أحد أبرز هذه الركائز، حيث مكّن المغرب من الولوج إلى مصاف العشر الأوائل عالميًا في مجال الربط البحري، موفرًا فرصًا حقيقية للمقاولين المحليين في مجالات اللوجستيك، والصيانة الصناعية، والتصدير، رغم أن متطلباته التقنية المرتفعة تظل عائقًا أمام المقاولات الصغيرة جدًا. وفي هذا السياق، يعزز **المركز الجهوي للاستثمار بطنجة-تطوان-الحسيمة** هذا الامتياز من خلال تقليص آجال إحداث المقاولات إلى متوسط 1,55 يوم، ومعالجة 696 مشروعًا خلال سنة 2024، واستقطاب استثمارات تقارب 69 مليار درهم خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة.

ولتقليص التركز المفرط للنشاط في طنجة، أطلق **صندوق NORDEV** منحة ترابية مُفرّقة تصل إلى 30% كدعم إضافي لفائدة المشاريع المقامةفي الأقاليم الأقل استفادة، مثل شفشاون والحسيمة ووزان. وتشير النتائج الأولية إلى تسجيل زيادة بنحو 15% في حجم الاستثمارات خارج طنجة، مما يعكس بداية مسار نحو إعادة التوازن الترابي، وإن كان بوتيرة لا تزال محدودة باتجاه تطوان والعرائش. كما يوجّه الصندوق تدخله نحو القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، لاسيما الصناعة، والصناعات الغذائية، والاقتصاد الأزرق، بهدف تقليص الاعتماد على التجارة القريبة. وفي أفق سنة 2026، يبرز تحدي تطوير هذه الآلية نحو جهاز متكامل يجمع بين العقار الصناعي والتحفيز على التشغيل المحلي.

وفي السياق ذاته، حققت **مدينة محمد السادس طنجة تك** قفزة نوعية خلال سنة 2025، من خلال تعبئة 2,1 مليار درهم لأشغال التهيئة، وتأكيد 11 مشروعًا صناعيًا صينيًا في مجالات البطاريات الكهربائية والمواد المتقدمة، باستثمارات خاصة تناهز 12,22 مليار درهم. ومن شأن هذا التطور أن يخلق طلبًا هيكليًا على خدمات المناولة المحلية، شريطة تمكّن المقاولات الصغرى والمتوسطة الجهوية من بلوغ معايير الجودة والتقنية المطلوبة للاندماجفي هذه السلاسل الإنتاجية.

منظومة المواكبة: الحاضنات، الشركات الناشئة وريادة الأعمال النسائية

إن إحداث شركة ذات مسؤولية محدودة يُعد إجراءً إداريًا، أما خلق قيمة مستدامة فيظل مسارًا يتطلب المواكبة والتأطير. ومن هذا المنطلق، يشكل تطوير حاضنات الأعمال وبرامج التوجيه رافعة تكميلية أساسية لتحويل حاملي المشاريع إلى مسيري مقاولات قادرة على الاستدامة.

يبرز **تكنوبارك طنجة** باعتباره قطبًا مركزيًا للابتكار على الصعيد الجهوي، حيث تبلغ نسبة إشغاله ما يقارب 100%. ويركز هذا الفضاء على استضافة المقاولات النشطة في مجالي التكنولوجيا اللوجستية والتكنولوجيا الخضراء، وهما قطاعان يتسمان بملاءمة قوية مع المؤهلات الاقتصادية للجهة. وبالنسبة للشباب حاملي المشاريع والمقاولات الناشئة، فإن وجود منظومة داعمة من هذا النوع يساهم بشكل كبير في تقليص مخاطر الفشل خلال السنوات الأولى من النشاط.

كما يُرتقب أن تساهم مدينة «محمد السادس طنجة تيك»، إلى جانب المنصات الصناعية الكبرى،في إحداث مراكز للبحث والتطوير، من شأنها أن تشكل حاضنات طبيعية للمقاولات الناشئة الجهوية المتخصصةفي مجالات التنقل الكهربائي والمواد المتقدمة. ويجسد هذا التكامل بين المقاولات الكبرى والبنيات المبتكرة الصغرى نموذجًا يتعين تعزيزه من أجل رفع القيمة المضافة.

وتمثل ريادة الأعمال النسائية رافعة نمو لا تزال غير مستغلة بالشكل الكافي على مستوى الجهة. ففي سنة 2025، لم تتجاوز نسبة المقاولات التي تسيرها نساء 18%، مقابل 22% على الصعيد الوطني، وهو ما يعكس فجوة بنيوية مقلقة. وفي هذا الإطار، تعمل مبادرات من قبيل Investangier وشراكات مع الجمعية المغربية للنساء رئيسات المقاولات على إرساء برامج مواكبة وتوجيه خاصة، تروم تجاوز الحواجز الثقافية وتسهيل الولوج إلى التمويل البنكي، الذي يظل أكثر تعقيدًا بالنسبة للنساء. ويشكل تقليص هذه الفجوة ليس فقط رهانًا للعدالة المجالية، بل أيضًا فرصة غير مستغلة لتعزيز دينامية النسيج المقاولاتي الجهوي.

حقوق النشر - من إعداد : FORVIS MAZARS

في هذا السياق، تبرز خمسة محاور للعمل :

1. إعادة التوازن إلى الجغرافيا المقاولاتية :

تكشف معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية عن تركز إحداث المقاولات في الأقاليم الساحلية على حساب الأقاليم الداخلية. ويندرج دعم المقاولات وتخطيط مناطق الأنشطة الاقتصادية ((ZAE، التي تدخل ضمن الاختصاصات الذاتية للجهة، وتوجيهها نحو الأقاليم الأقل استفادة، في إطار برنامج التنمية الجهوية ((PDR، الذي يتم إعداده لمدة ست سنوات بتنسيق مع والي الجهة.

غير أن تهيئة هذه المناطق تستدعي إطارًا تعاقديًا يُعبئ الدولة والوكالات الحضرية والوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع، بما يضمن التقائية المبادرات المحلية مع أولويات التنمية الجهوية.

2. هيكلة الانتقال من التجارة إلى الصناعة

إن هيمنة التجارة على إحداث المقاولات الجهوية، إلى جانب ضعف حضور النسيج الصناعي المنظم في الأقاليم الطرفية، يستدعي اعتماد سياسة للارتقاء القطاعي قائمة على التعاون والتكامل. ويتطلب هذا الطموح تعبئة منسقة للدولة والفاعلين الترابيين لتمويل برنامج لتأهيل المقاولات الصغرى والمتوسطة في الريف ضمن مجالات المناولة في قطاع السيارات، والصيانة الصناعية، والصناعات الغذائية، وذلك في إطار دعم المقاولة وتنشيط الاقتصاد.

كما يتم تحديد السلاسل ذات الأولوية والتنسيق مع الفاعلين الصناعيين، خاصة بمنظومتي «طنجة المتوسط» و«طنجة تيك»، بتشاور مع الهيئات المتخصصة، في حين يشمل التكوين المهني المرتبط بذلك مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل ووزارة الصناعة والتجارة، حيث تكمل برامجهما الوطنية الجهود الجهوية. ويتم تجسيد هذا التنسيق ضمن إطار تعاقدي بين الجهة والدولة وباقي المتدخلين، بما يضمن التقائية مشاريع برنامج التنمية الجهوية ((PDRمع السياسات القطاعية الوطنية.

3. تعزيز ريادة المقاولات الفردية :

تسجل الجهة من بين أعلى معدلات المقاولات الفردية على الصعيد الوطني، وهو ما يعكس دينامية قائمة على الصمود والاستمرارية أكثر من قدرتها على خلق الثروة. ويستدعي هذا الوضع اعتماد تدخلات ترابية مندمجة تهدف إلى إدماج أنشطة هذه الفئة ضمن الاقتصاد المنظم، والرفع من قدراتها الإنتاجية، وذلك في إطار مهمة دعم المقاولات وتعزيز الاقتصاد.

يعتمد تنفيذ هذا البرنامج على إطار تعاقدي يجمع بين الدولة والجهة والفاعلين المتخصصين، من قبيل «الأمانة» و«مؤسسة الرواج للتمويل الشامل («(FONDEPو«الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة («(ANPME، وذلك وفقًا لآليات التنفيذ المنصوص عليها في برنامج التنمية الجهوية (.(PDRومن خلال اتفاقيات الشراكة، يتيح هذا التنسيق الربط بين الولوج إلى التمويل والأدوات الرقمية، بما يضمن انسجام الآليات الوطنية مع أولويات التنمية المستدامة على مستوى الجهة.

4. استباق متطلبات إزالة الكربون :

يمثل دخول آلية التعديل الكربوني على الحدود الأوروبية حيز التنفيذ تحديًا هيكليًا للمصدرين، مما يستدعي تعبئة ترابية منسقة لمواكبة التحول نحو إزالة الكربون الصناعي. وفي إطار اختصاصاتها في مجال الطاقات المتجددة واقتصاد الطاقة، يمكن للجهة توجيه آليات دعمها نحو تشجيع الاستهلاك الذاتي للطاقة، انسجامًا مع محاور برنامج التنمية الجهوية.

غير أن التنزيل العملي لهذا التحول يقتضي تنسيقًا مؤسساتيًا مع القطاعات الوزارية المعنية، لاسيما وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، في إطار تعاقدي يعكس تقاسم الاختصاصات. ويسمح هذا التكامل بمواءمة الحوافز الجهوية مع السياسات الوطنية، بما يعزز تنافسية واستدامة النسيج الإنتاجي.

5. الاستفادة من مؤشر المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية كأداة للتوجيه الترابي :

يشكل البارومتر الشهري للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية أداة رصد استراتيجية يمكن توظيفها بشكل أمثل في تشخيص حاجيات وإمكانات التراب. وتمكن تعبئة هذه المعطيات، الضرورية لتتبع وتقييم السياسات الجهوية، من إغناء المؤشرات الترابية على مستوى الأقاليم والقطاعات، بما يدعم توجيه سياسات دعم المقاولة.

غير أن إعداد تحليل سنوي شامل لديموغرافية المقاولات يتطلب شراكة مؤسساتية قوية قائمة على تبادل المعطيات بين الإدارات والمؤسسات العمومية. ويمكن تأطير هذه الشراكة عبر اتفاقيات مع المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والمندوبية السامية للتخطيط، بما يضمن انسجام المؤشرات السوسيو-اقتصادية ضمن برنامج التنمية الجهوية، في إطار من الشفافية والتكامل في العمل العمومي.

المصادر: **الرابط 1** **الرابط 2** **الرابط 3**
بتاريخ 10/03/2026

الإجهاد المائي: جهة الشمال تتفوق على المعدل الوطني

تتمتع جهة طنجة تطوان الحسيمة بوضع مائي موات بشكل خاص، مدعومًا بمعدل امتلاء حوض نهر لوكوس الذي بلغ 91,9٪، وهو ما يزيد بشكل ملحوظ عن المتوسط الوطني (72,1٪). ويعكس هذا الأداء تحسنًا ظرفيًا إيجابيًا بعد عدة سنوات من الضغط المائي على الصعيد الوطني.

المتوسط الوطني	72,1 %
معدل امتلاء حوض لوكوس	91,9 %

ويمنح هذا الفارق ميزة نسبية للجهة فيما يتعلق بتأمين التزود بالمياه، خاصة بالنسبة للاستعمالات الفلاحية والحضرية، كما يعزز جاذبيتها الاقتصادية على المدى القصير. غير أنه يبرز في المقابل أهمية تعزيز آليات التدبير المستدام في ظل التقلبات المناخية البنيوية.

المصدر: الرابط
بتاريخ 25/03/2026

الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024: الجهة في مواجهة الآثار الأولى للانتقال المتسارع

في ضوء المذكرة الصادرة عن المرصد الوطني للتنمية البشرية، تندرج جهة طنجة-تطوان-الحسيمة ضمن التحولات الديموغرافية المسجلة على الصعيد الوطني. فرغم استمرار وتيرة نمو مهمة (+1,26% سنويا)، تشهد الجهة انتقالا ديموغرافيا يتميز بتراجع معدل الخصوبة (2,01 طفل لكل امرأة)، وانخفاض حجم الأسر (3,8 أفراد)، إلى جانب تزايد ظاهرة الشيخوخة.

معدل النمو السنوي	+1,26%
عدد الأفراد في كل أسرة	3,8
عدد الأطفال لكل امرأة	2,01

تواكب هذه الدينامية نوعا من التباين المجالي، يتجلى في تمركز النمو داخل الأقطاب الحضرية، لا سيما طنجة-أصيلة، مقابل وتيرة تطور أكثر اعتدالا في مجالات ترابية أخرى. وعلى المستوى السوسيو-اقتصادي، يعكس كل من معدل النشاط (46,2%) ومستوى البطالة (19,6%) التحولات الجارية في سوق الشغل.

وتعكس هذه الاتجاهات مجتمعا في طور التحول، يتسم بأسر أصغر حجما، وساكنة أكثر تقدما في السن، وتوسع حضري متزايد، إلى جانب تطور الحاجيات في مجال الخدمات العمومية.

المصادر: الرابط 1 الرابط 2
بتاريخ 25/03/2026

التضخم: استمرار الضغوط على المنتجات الغذائية

سجل مؤشر أسعار المستهلكين ارتفاعًا شهريًا بنسبة 0,5٪ في فبراير 2026، مدفوعًا بشكل رئيسي بارتفاع أسعار المواد الغذائية (+0,8٪)، مقابل +0,3٪ للسلع غير الغذائية. وتعكس هذه الديناميكية الضغوط المستمرة على بعض بنود الاستهلاك الرئيسية.

المنتجات غير الغذائية	المنتجات الغذائية	ارتفاع مؤشر الأسعار لشهر فبراير 2026
+0,3%	+0,8%	+0,5%

وتشمل هذه الارتفاعات بشكل خاص المنتجات الطازجة (الأسماك والفواكه واللحوم)، بالإضافة إلى الوقود (+3,1٪)، مما يعكس ضغطًا مزدوجًا غذائيًا وطاقيًا. وعلى الرغم من الانخفاضات المؤقتة في أسعار بعض المنتجات (الزيوت والمشروبات)، فإن هذه التطورات تؤكد استمرار الضغوط التضخمية التي من المحتمل أن تؤثر على القوة الشرائية للأسر على المدى القصير.

المصدر: الرابط
بتاريخ 18/03/2026

Note d'Information de la Direction Régionale de Tanger-Tétouan-Al Hoceima

INDICE DES PRIX À LA CONSOMMATION

FEVRIER 2026

حقوق النشر - من إعداد : FORVIS MAZARS

البنية التحتية والربط

تعزيز الربط الجوي والبحري

يشهد شمال المغرب تحولاً نوعياً في فك العزلة السياحية واللوجستية. فقد أصبحت تطوان تتوفر على رحلات جوية مباشرة مع كل من باريس، بروكسيل، لندن-غاتويك، برشلونة، مدريد ومالقة، في إطار استراتيجية مشتركة بين الخطوط الملكية المغربية والمكتب الوطني المغربي للسياحة، تهدف إلى تموقع المدينة وخليج تامودا باي كوجهة راقية ضمن الأسواق الأوروبية المصدرة للسياح. كما تؤكد الحسيمة دينامية انتعاش متواصلة، حيث سجل مطار الشريف الإدريسي خلال يناير 2026 ارتفاعاً بنسبة 23,3% في حركة المسافرين، متجاوزاً المعدل الوطني المحدد في 14,7%.

وعلى المستوى البحري، تسجل وتيرة نمو ملحوظة. فقد حققت شركة Baleària الإسبانية خلال سنة 2025 ارتفاعاً بنسبة 74% في حركة نقل المسافرين على خطوطها مع المغرب، بإجمالي بلغ 1,76 مليون مسافر و430 ألف مركبة عبر المحاور الثلاثة طنجة المدينة–طريفة، طنجة المتوسط–الجزيرة الخضراء، والناظور–ألميريا. وأصبح المغرب يمثل حالياً 27% من إجمالي المسافرين على الصعيد العالمي للشركة.

من جهة أخرى، يعزز ميناء طنجة المتوسط مكانته في المرتبة السابعة عشرة عالمياً، بعدما بلغ حجم مناولته 11,1 مليون حاوية EVP سنة 2025، مسجلاً نمواً بنسبة 131,3% منذ سنة 2019. ورغم التوترات في الشرق الأوسط وإغلاق مضيق هرمز، يواصل هذا القطب اللوجستي نشاطه عبر مسار رأس الرجاء الصالح، مع تسجيل تأخيرات إضافية تتراوح بين 10 و14 يوماً، وارتفاع في تكاليف الشحن قد يصل إلى 4.000 دولار للحاوية، إلى جانب زيادة في تكاليف الوقود بنسبة 35%. كما ارتفع نشاط الشحن بنسبة 8%. غير أن هذه الدينامية ترافقها ضغوط على بعض السلاسل الإنتاجية، لاسيما الفواكه الحمراء، نتيجة اضطرابات لوجستية على محور طنجة المتوسط–الجزيرة الخضراء.

المصادر: الرابط 1 الرابط 2 الرابط 3 الرابط 4 الرابط 5 الرابط 6

بتاريخ 02/03/2026

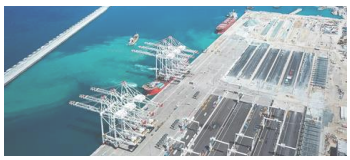

الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب ADM ـ البنك الأوروبي للاستثمار BEI : تمويل مهيكل لتعزيز صمود شبكة الطرق السريعة

يمنح البنك الأوروبي للاستثمار قرضا بقيمة 300 مليون يورو لشركة الطرق السيارة المغربية ADM لتمويل تكييف ما يقرب من 1200 كيلومتر من البنى التحتية لمواجهة المخاطر المناخية بحلول عام 2034. وتأتي هذه العملية، المدعومة بضمانات من الاتحاد الأوروبي عبر آلية EFSD+، في إطار تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب حول قضايا التمويل المناخي والبنى التحتية المرنة.

يستهدف البرنامج في المقام الأول نقاط الضعف الحرجة في الشبكة : تحديث أنظمة الصرف، تثبيت المنحدرات، تعزيز رصيف الطرق لمواجهة درجات الحرارة القصوى، إلى جانب تأمين المنشآت الهندسية. ويأتي هذا البرنامج امتدادا لجهود التكيف التي بدأتها شركة الطرق السيارة بالمغرب بالفعل، مع دمج المخاطر المناخية بشكل أكثر منهجية في تصميم وصيانة البنى التحتية.

إلى جانب البعد التقني، يكتسب هذا التمويل أهمية استراتيجية لجهة طنجة ـ تطوان ـ الحسيمة. فهو يهدف إلى ضمان استمرارية التدفقات بين المناطق الصناعية والموانئ والأسواق، في ظل تزايد المخاطر المناخية. وفي جوهره، يؤكد هذا التمويل حدوث تحول في سياسات البنية التحتية : فقد أصبحت المرونة معياراً أساسياً للتنافسية الجهوية، على غرار الاتصال.

المصدر: الرابط
بتاريخ 16/03/2026

إعداد التراب والتنمية الحضرية

إحداث منطقتين للأنشطة الاقتصادية بكل من شفشاون وتارجيست

سيستفيد شمال المغرب من إحداث منطقتين جديدتين للأنشطة الاقتصادية، إحداهما بشفشاون والأخرى بتارجيست، باستثمار إجمالي يناهز 33 مليون درهم. وتندرج هذه المشاريع في إطار تعزيز النسيج الاقتصادي المحلي وإعادة التوازن الترابي لفائدة أقاليم لا يزال فيها إمكان التنمية غير مستغل بالشكل الكافي.

وتستحوذ منطقة الأنشطة الاقتصادية بشفشاون على الحصة الأكبر من الغلاف المالي، بحوالي 23 مليون درهم، حيث يُرتقب إحداث فضاءات مخصصة لاحتضان الأنشطة المهنية والإنتاجية، مع انخراط مباشر للجماعة الترابية، خاصة من خلال تعبئة الوعاء العقاري اللازم لإنجاز المشروع. أما منطقة تارجيست، فستكمل هذا العرض من خلال توفير إطار مهيكل لفائدة الفاعلين الاقتصاديين المحليين.

وتهدف هاتان المبادرتان إلى تأطير وتنشيط النشاط الاقتصادي على المستوى الترابي، وتحسين جاذبية الإقليمين، ودعم المقاولات المحلية عبر توفير شروط استقرار ملائمة لاحتياجاتها.

المصدر: **الرابط**
بتاريخ 23/03/2026

قطب شرفات يدخل مرحلة جديدة من التطور الحضري

في إطار مواصلة تهيئة المدينة الجديدة شرافات، أطلقت شركة العمران طنجة-تطوان-الحسيمة عملية تفويت لقطعتين عقاريتين ضمن الشطر السابع من المشروع. وتبلغ مساحة القطعة الأولى (EARF 17)حوالي 34.000 متر مربع، فيما تتجاوز مساحة القطعة الثانية (EARF 18 76.000متر مربع، ليصل مجموع الوعاء العقاري إلى أكثر من 12 هكتارًا. وقد خصصت هذه العقارات لاحتضان مؤسسات تعليمية، ومرافق صحية، وأنشطة تجارية واقتصادية متنوعة. وتم تحديد سعر التفويت في 1.000 درهم للمتر المربع، بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 110 ملايين درهم، مع اشتراط أداء تسبيق بنسبة 30% عند التوقيع.

يمثل هذا العرض تحولا جوهريا في توجهات تهيئة شرافات : حيث ينتقل التدخل العمومي من التركيز على السكن إلى تنويع الوظائف الحضرية، عبر تعبئة العقار لفائدة الاستعمالات غير السكنية. وتهدف هذه المقاربة إلى تزويد المدينة الجديدة بالتجهيزات المهيكلة الضرورية لمواكبة النمو الديمغرافي المتزايد، خاصة في ظل قربها من مناطق الأنشطة الاقتصادية الكبرى بالجهة، وعلى رأسها طنجة المتوسط ومدينة طنجة للسيارات.

وعلى المستوى الترابي، تندرج هذه العملية ضمن استراتيجية جهوية لإعادة التوازن بين المركز الحضري لطنجة ومجالاته الطرفية، من خلال تقليص التبعية الوظيفية لشرافات تجاه المدينة المركز. وتعد قدرة هذا القطب على تعزيز استقلاليته في الخدمات مؤشرا أساسيا على نجاح نموذج التنمية الحضرية المندمجة المعتمد على مستوى الجهة.

المصدر: **الرابط**
بتاريخ 19/03/2026

حقوق النشر - من إعداد : FORVIS MAZARS

مشروع محطة ريحية بالفحص-أنجرة : تخصيص الأراضي لخدمة الانتقال الطاقي

يمثل إطلاق مسطرة نزع الملكية بإقليم فحص-أنجرة خطوة عملية في تعبئة الوعاء العقاري الضروري لإحداث محطة رياح، وذلك في إطار التسريع بتنزيل البنيات التحتية الطاقية على المستوى الجهوي.

يُعد هذا المشروع أحد مكونات برنامج « Nassim Nord » للطاقة الريحية، الذي تديره MASEN. وتبلغ سعة الجزء الخاص به الواقع في إقليمي فحص ـ أنجرا و المضيق ـ الفنيدق 150 ميغاواط، في حين تبلغ السعة الإجمالية للبرنامج 400 ميغاواط.

إلى جانب إنتاج الطاقة، يتميز المشروع بوجود صناعي قوي في الجهة. تتولى شركة « Siemens Gamesa» تصنيع ريش التوربينات من خلال وحدة الإنتاج التابعة لها في «Tanger Automotive City»، بينما يتم نقل المعدات عبر ميناء ميناء طنجة المتوسط، مما يعزز الدور الاستراتيجي لجهة طنجة ـ تطوان ـ الحسيمة باعتبارها مركزا لوجستيا وصناعيا رائدا.

ومع ذلك، أثار تطبيق هذا الإجراء بعض المخاوف بشأن طرق توفير الأراضي وتبعاته على المستوى المحلي.

المصادر: **الرابط 1** **الرابط 2** **الرابط 3** **الرابط 4**
بتاريخ 18/03/2026

طنجة : محطة لتحلية مياه البحر لتعزيز الأمن المائي للجهة

تم مؤخرا إطلاق مشروع محطة لتحلية مياه البحر رسميا في نواحي طنجة، ومن المقرر أن تبدأ الأعمال في يوليوز 2026 بعد الانتهاء من الدراسات التقنية والإجراء ات الإدارية.
وفي مرحلته الأولى، ستبلغ طاقة المحطة الإنتاجية 100 مليون متر مكعب سنويا، قبل أن ترتفع إلى 150 مليون متر مكعب في عام 2028 لتلبية الطلب المتزايد الناجم عن النمو الديموغرافي في طنجة وتوسع أنشطتها الاقتصادية.
ويندرج هذا المشروع ضمن الاستراتيجية الوطنية لتدبير الموارد المائية، في إطار توجه نحو تنويع مصادر التزويد بالماء الصالح للشرب، خاصة عبر الموارد غير التقليدية.

ويأتي هذا التوجه استجابة لتزايد الضغط على الموارد المائية التقليدية بالمناطق الساحلية، بفعل التغيرات المناخية وتراجع التساقطات، مما يؤثر على موثوقية مصادر التزويد، وعلى رأسها السدود. ومن خلال تمكين الجهة من إنتاج المياه بشكل مستقل عن التقلبات المناخية، يشكل المشروع رافعة استراتيجية لتعزيز الصمود المائي، بما يتجاوز الحاجيات الحضرية لطنجة ليشمل الاستعمالات المنزلية والصناعية والفلاحية بشمال المملكة.

المصدر: **الرابط**
بتاريخ 25/03/2026

الطاقة : تحالف الثنائي « Nareva–TAQA » يعيد صياغة نموذج البنية التحتيةفي تهادارت

يشهد قطاع الطاقة تطورا ملحوظا مع هيكلة شراكة بين « Nareva Holding » و « TAQA Morocco » ، حيث تمثل الأولى الذراع الطاقي لمجموعة المدى، فيما تعد الثانية أول منتج خاص للكهرباء بالمغرب بقدرة مركبة تبلغ 2.056 ميغاواط.

ويهم المحور الأول مشروع تهدارت، قرب طنجة، من خلال الاستحواذ المشترك على المحطة القائمة (400 ميغاواط) وإنشاء مشروع مشترك لإنجاز وحدتين جديدتين تعملان بتقنية الدورة المركبة الغازية، بما يرفع القدرة الإضافية إلى ما بين 1.000 و1.400 ميغاواط.

أما الجزء الثاني، الأكثر هيكلية، فيربط طنجة كموقع رئيسي لنظام متكامل يجمع بين الطاقات المتجددة ووحدات تحلية المياه التي تعمل بالكهرباء الخضراء.

ولا تقتصر هذه المبادرة على تعزيز القدرات الإنتاجية، بل تعكس تحولا في نماذج البنيات التحتية نحو مقاربات مندمجة، تتيح تأمينا أفضل للموارد الاستراتيجية. كما يعزز موقع تهدارت، المرتبط أصلا بأنبوب الغاز المغاربي-الأوروبي، من دوره كنقطة ارتكاز استراتيجية لتزويد المناطق الصناعية واللوجستية بالجهة.

وعلى المستوى الاستراتيجي، تساهم هذه الشراكة في تعزيز مرونة المجال الترابي، من خلال تأمين الولوج إلى كل من الطاقة والماء، باعتبارهما عاملين حاسمين للحفاظ على جاذبية الجهة لدى المستثمرين الصناعيين خلال السنوات المقبلة.

المصدر: **الرابط**
بتاريخ 06/03/2026

حقوق النشر - من إعداد : FORVIS MAZARS

الفلاحة، الصيد البحري والسلاسل الإنتاجية

توقيف مؤقت لصيد الروبيان بسواحل العرائش

قامت مندوبية الصيد البحري بالعرائش بإقرار فترة راحة بيولوجية لصيد الروبيان تمتد من 15 مارس إلى 30 أبريل 2026. وتندرج هذه الخطوةفي إطار قرار وزاري ينظم صيد بعض أنواع الروبيان، بهدف حماية المخزون خلال فترة التكاثر، التي تعد مرحلة حاسمة لضمان تجدد الموارد البحرية.

المصدر: **الرابط**
بتاريخ 17/03/2026

تارغا ـ شماعلة: منع جني وتسويق "الفيرني" بعد تلوث بكتريولوجي

أعلنت كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري عن الإبقاء على قرار منع جني وتسويق "الفيرني" بالمنطقة الصدفية المصنفة تارغا ـ شماعلة، التابعة لجهة تطوان-شفشاون. ويأتي هذا القرار بناءً على نتائج تحاليل المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، التي كشفت عن تلوث مزدوج، يتمثل في تجاوز مستويات السموم البحرية المسموح بها (تم تسجيله بتاريخ 2 مارس 2026)، إضافة إلى تلوث بكتريولوجي تجاوز بدوره الحدود التنظيمية. وقد دفعت هذه الوضعية السلطات إلى تمديد الإجراء الاحترازي المعمول به.

المصدر: **الرابط**
بتاريخ 09/03/2026

الفواكه الحمراء : قطاع تحت الضغط بعد اضطرابات مناخية حادة

يواجه قطاع الفواكه الحمراء مرحلة صعبة، متأثرا بشكل كبير بالفيضانات وموجات البرد الشديدة التي طبعت الموسم. وقد سجلت كميات الإنتاج تراجعا يتراوح بين 10% و30%، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وصعّب على الفاعلين الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه سلاسل التوزيع الأوروبية. كما تفاقمت الأضرار المادية بسبب نقص مادة البلاستيك المخصصة للبيوت المغطاة، مما حدّ من إمكانيات حماية المزروعات.

كما تفاقمت الخسائر المادية بفعل نقص مادة البلاستيك المخصصة للبيوت المغطاة، مما حدّ من إمكانيات حماية المزروعات. وفي هذا السياق، تم إطلاق عملية لإحصاء الأضرار، إلى جانب الإعلان عن إجراءات دعم عمومي، في حين يسعى المنتجون إلى إنقاذ ما تبقى من الموسم الجاري.

المصدر: **الرابط**
بتاريخ 24/03/2026

الحكامة والتنظيم المؤسساتي

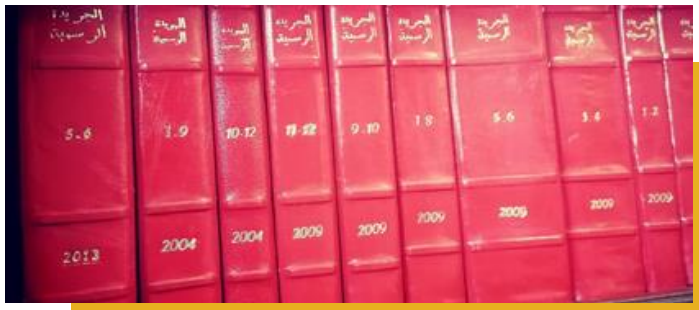

إلحاق الحسيمة بالنفوذ القضائي لطنجة

تمت المصادقة رسميًا على إعادة تنظيم الخريطة القضائية الوطنية، من خلال نقل الاختصاص الترابي لإقليم الحسيمة من الدوائر القضائية بفاس إلى نظيرتها بطنجة، وذلك بالنسبة للمحاكم التجارية والإدارية. ويستند هذا التعديل إلى إعادة ترتيب اختصاصات محاكم الدرجة الأولى والثانية، بما يشمل محاكم الاستئناف التجارية والإدارية وتحديد دوائر نفوذها الترابي.

وبالنسبة لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، يحمل هذا القرار أبعادا رمزية وعملية، إذ يعزز الانسجام الداخلي للجهة من خلال مواءمة المجال القضائي مع المجال الإداري، ويكرس مكانة طنجة كقطب مؤسساتي مرجعي على مستوى الجهة. كما يشكل تقريب الخدمات القضائية لفائدة الفاعلين الاقتصاديين بالحسيمة، خاصة في المجال التجاري، إشارة إيجابية لتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الجاذبية الترابية.

المصدر: **الرابط**
بتاريخ 24/03/2026

الصحة ورأس المال البشري

طنجة: إطلاق قطب للتميزفي الصحة النفسية باستثمار 230 مليون درهم

تعزز جهة طنجة-تطوان-الحسيمة بنيتها الصحية من خلال إحداث مستشفى جامعي مخصص للطب النفسي، باستثمار إجمالي يناهز 230 مليون درهم. ويأتي هذا المشروع ثمرة شراكة بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، ومجلس الجهة (بمساهمة قدرها 30 مليون درهم)، والمجموعة الصحية الجهوية. وسيشمل المشروع اقتناء العقار، وإنجاز الدراسات التقنية، وأشغال البناء.

ويهدف هذا القطب إلى توفير خدمات صحية للقرب وفق معايير جودة مرتفعة، مع ضمان السلامة السريرية للمرضى. كما ينسجم المشروع مع برنامج التنمية الجهوية 2022-2027، ويتضمن مؤشرات تتبع دقيقة مرتبطة بطاقة الاستيعاب وجودة الخدمات الصحية المقدمة.

المصدر: **الرابط**
من 26/03/2026

المشاريع الكبرى

شبكة سككية جديدة بجهة الشمال: أربع روابط لفك العزلة عن المجال الترابي

يتبلور مشروع لتطوير النقل السككي بجهة طنجة-تطوان، من خلال برمجة أربع روابط مهيكلة جديدة: طنجة–ملوسة، طنجة–كزناية، عين دالية–طنجة تيك، وحكامة–تطوان المركز. ويهدف هذا النسيج الجديد إلى ربط أهم مناطق الأنشطة والأقطاب الحضرية بالجهة، في إطار رؤية للتنمية الترابية المندمجةفي أفق 2030.

ويعكس هذا المسار توجها واضحا نحو ربط المنصات الاقتصادية الكبرى بالجهة — طنجة المتوسط، طنجة تيك، وملوسة — بالمراكز الحضرية، مع إدماج عقد لوجستية استراتيجية مثل حكامة وعين دالية. وهي مقاربة تتجاوز نقل المسافرين فقط، نحو رؤية متعددة الوسائط في خدمة النسيج الصناعي والتجاري بالشمال.

ويندرج هذا المشروع في إطار التوجه العام للمخطط التوجيهي للمكتب الوطني للسكك الحديدية، الذي يهدف على الصعيد الوطني إلى توسيع التغطية السككية لتشمل 90% من الساكنة وربط 43 مدينة كبرى مقابل 23 حاليا. وبالنسبة لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، يمثل هذا المشروع فرصة لإعادة التوازن الترابي وتعزيز الجاذبية الاقتصادية والسياحية لشمال المغرب.

المصدر: **الرابط**
من 29/03/2026

حقوق النشر - من إعداد : FORVIS MAZARS

فعاليات

أشغال لجان مجلس الجهة

03/05/2026
إحداث «شركة التنمية الرقمية والذكاء الترابي للجهة»

خلال اجتماع مجلس جهة طنجة ـ تطوان ـ الحسيمة، أعلن رئيسها عمر مورو عن خطوة جديدة في استراتيجيته للتحول الرقمي من خلال إحداث شركة تنمية جهوية باسم «شركة التنمية الرقمية والذكاء الترابي للجهة». وتهدف هذه الشركة إلى قيادة التحول الرقمي للخدمات الجهوية وخدمات السلطات المحلية ومجموعاتها. وقد خطط المشروع، إلى جانب إزالة الطابع المادي عن الإجراءات، للمساهمة بشكل فعال في تطوير البنية التحتية الرقمية في الجهة، بما في ذلك توسيع نطاق تغطية الإنترنت عالي الصبيب. وستكون إدارة المشروع عامة بشكل رئيسي، برأس مال أولي قدره 10 ملايين درهم، مع فتح المشاركة أمام شركاء آخرين.

بتاريخ 10/03/2026
اجتماع مجلس جهة طنجة ـ تطوان ـ الحسيمة، النسخة الثانية من «ميزانية المواطن»

في 10 مارس 2026، أطلق المجلس الجهوي لطنجة ـ تطوان ـ الحسيمة النسخة الثانية من «ميزانية المواطن»، وهي أداة شفافية تتماشى مع مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة. بميزانية إجمالية قدرها 938.5 مليون درهم، يخصص هذا البرنامج 70% من موارده للاستثمار، مع إعطاء الأولوية للبنية التحتية (21%) والصحة (18%) والتعليم (18%). يقدم هذا الإصدار ابتكارًا من خلال منصة رقمية تفاعلية تعمل على تبسيط البيانات المالية عبر الخرائط والرسوم البيانية، مع توفير فضاء لمراقبة المشاريع في الوقت الفعلي للمواطنين. والهدف هو تعزيز الثقة بين المؤسسة المنتخبة والسكان مع تسريع برنامج التنمية الجهوية 2022/2027.

حول الأجندة الجهوية

تم اختيار طنجة لتكون المدينة المضيفة للدورات المقبلة للمناظرات الوطنية البحرية

تم اختيار مدينة طنجة لاحتضان الدورات المقبلة للمناظرات الوطنية البحرية. وقد تم إطلاق طلب عروض لتنظيم هذا الحدث، مع فتح الأظرفة المرتقب في بداية ماي 2026. ويُعد هذا الموعد محطة مرجعية تجمع الفاعلين الرئيسيين لمناقشة رهانات النقل البحري واللوجستيك وإدماج المغرب في سلاسل القيمة العالمية.

ويعزز هذا الاختيار مكانة طنجة كقطب بحري رائد، ويدعم تموقع جهة طنجة-تطوان-الحسيمة كمركز لوجستي استراتيجي ذي إشعاع دولي.

دورة تكوينية لفائدة المقاولات والفاعلين الاقتصاديين بطنجة من 15 أبريل إلى 14 ماي 2026

أطلقت غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة الدورة التكوينية الثانية لسنة 2026، والتي تتضمن ثماني حصص تكوينية تتمحور حول القيادة، والمسؤولية الاجتماعية للمقاولات، والاقتصاد الدائري، وتدبير البصمة الكربونية.وتندرج هذه المبادرة في استمرارية الدورة الأولى المنظمة في شهر يناير،

وتهدف إلى مواكبة الفاعلين الاقتصاديين على المستوى الجهوي نحو اعتماد نماذج تدبير أكثر نجاعة واستدامة

حقوق النشر - من إعداد : FORVIS MAZARS

جهة طنجة - تطوان - الحسيمة

RÉGION TANGER-TÉTOUAN-AL HOCEIMA

المـــرصد الجـــهوي لليـقظة الاسـتراتيجية
والذكاء التـــرابي لطنجة - تطوان - الحسيمة
Observatoire Régional de Veille Stratégique
et d'Intelligence Territoriale de Tanger-Tétouan-Al Hoceïma

حقوق النشر - من إعداد : FORVIS MAZARS